مدير عام فرع الهيئة العامة للطرقات والجسور بالحديدة لـ

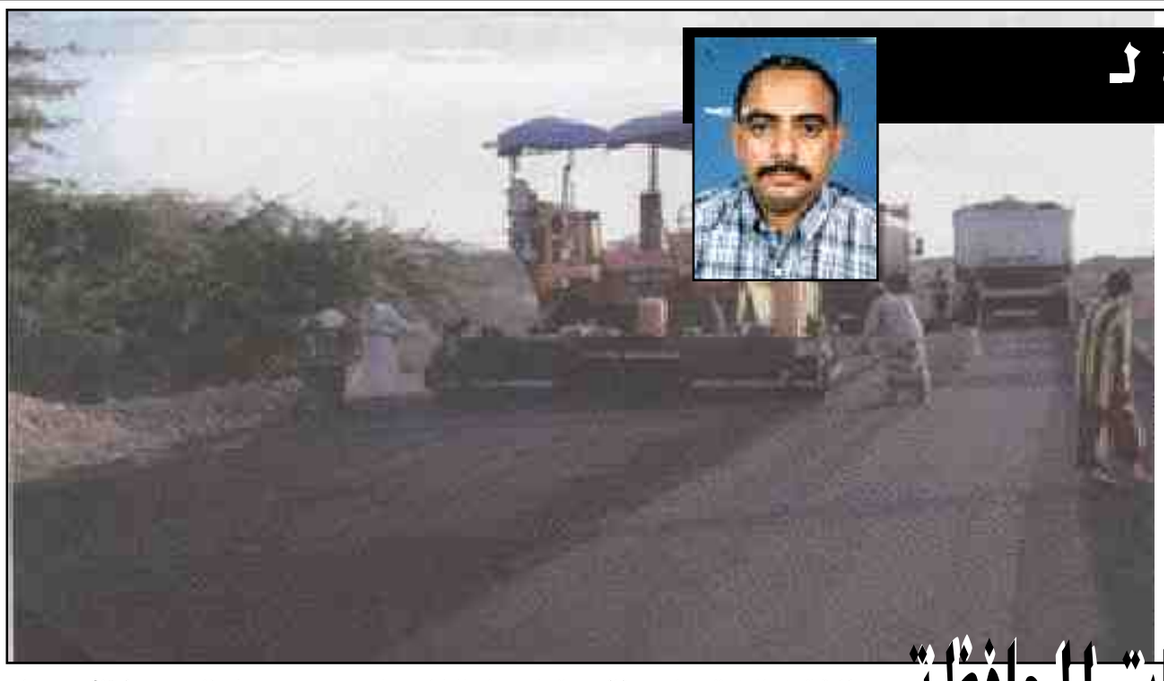

نعمل على صيانة وتوسعة الطرقات التي تربط مديريات المحافظة

أكثر من مليارين وستمائة مليون ريال لمشاريع الطرقات

خير حظيت الحديدة مثل سائر المحافظات في الجمهورية بالاهتمام والرعاية من قبل فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية (حفظه الله) الذي دائماً ما يوجه المعنيين بشق الطرقات من أجل تواصل أبناء الوطن الواحد والتعرف على ما حظيت به المحافظة من منجزات في مجال الطرقات .. قامت الصحيفة بإجراء هذا اللقاء مع المهندس/ شوقي القيلي مدير عام الطرقات والجسور في محافظة الحديدة :

الحديدة/ لميس محمد خير

● ما هي أبرز الإنجازات التي قام بها فرع الهيئة العامة للطرقات والجسور في محافظة الحديدة ؟

– الهيئة تأخذ على عاتقها القيام بتنفيذ مشاريع عديدة لشق وتوسعة الطرقات وكذلك تقوم بالصيانة الروتينية لها ونحن نقوم بتنفيذ وتوسعة عدد من الطرقات من كيلو ١٦ – الحديدة ومشروع طريق حيس – الخوخة – ومشروع طريق الصحي – الكدن – باجل وأيضاً الطريق بين كيلو ١٦ حتى مديرية زبيد وهذه من الإنجازات للمشاريع التي قد تم تنفيذها سابقاً وقد تم إفتتاحها في فترات مختلفة – والآن المؤسسة لديها مشاريع حيوية ومن أهمها مشروع التوسعة القائم بين باجل إلى كيلو ١٦ بطول (٤٠) كيلو متراً والقيام بخط عرض ٧٥،٧ متراً سفلتي بالنسبة إلى اكتاف بعرض ٥،٢ متر .محافظة الحديدة وقيادة المحافظة تعمل الآن على استكمال البنى التحتية وخاصة في المدن الثانوية وتمثل من أهم بنودها استكمال مداخل وإنشاء الإشارات في الطرقات

● ما هي أطول الخطوط التي تم إنشاؤها حتى اللحظة ؟

خط باجل وكيلو ١٦ واكبرها الضحي الكد

– إن أطول الخطوط التي تم إنجازها حتى الآن هو خط أو مشروع باجل وكيلو١٦ ويعتبر هو أهم وأكبر المشاريع التي تقوم بها المؤسسة في الوقت الحاضر وأطول الخطوط هو خط (الضحي – الكدن – باجل) بطول ٤٣ كيلو متر ولقد تم توسعة كبيرة في مديرية الضحي وباجل وشارع صفاء وإجمالي الطول ٦٣ كيلو متر وتم الإنتهاء من هذا المشروع وإفتتاحه في العام المنصرم أما المشروع القائم والعمل الجاري عليها هو مشروع باجل كيلو١٦ للتوسعة وكيلو١٦ – الحديدة وسيتم إفتتاحه في العام القادم بمناسبة أعياد الوحدة التي ستقام في محافظة الحديدة .. ومشروع آخر في المحافظة ومداخل المدن الثانوية من أهمها مدخل مدينة زبيد ومدينة الزيدية والحسينية – وكذلك العمل على عدة شوارع في محافظة الحديدة وفي مديرية اللحية ونحن في صدد القيام بأعمال الدراسة لتوسعة الشوارع في الزيدية والجراحي ولقد صدرت التوجيهات من الأخ/ الوزير بعمل الدراسات اللازمة ورفعها للوزارة للموافقة عليها والبدء بتنفيذ المشروع

تنفيذ خط دائري في باجل

● هل لديكم الآن مشاريع قيد التنفيذ في منطقة باجل ؟

– نعم ومن أهمها مشروع منطقة باجل بتنفيذ خط دائري جنوبي في منطقة باجل ويبلغ طوله (٧) كيلو متر والعمل فيه يسير بصورة جيدة وإذا تم الاستكمال منه سوف نتوسع للعمل في الدائري الشمالي في منطقة باجل وذلك نظراً لإهتمام قيادة المحافظة ممثلة بالأخ/ محافظ المحافظة – باعتبار أن منطقة باجل تعتبر مدخل لمدينة الحديدة ونظراً لضيق الخط الرئيسي والإزدحام بها الذي يحدث أثناء أيام الأسواق ولقد تم التوجيه بعمل الدائري والعمل جار فيها على قدم وساق .

أكثر من ملياري ريال الكلفة لإجمالي لمشاريع الطرقات

● كم بلغت الكلفة الإجمالية لمشاريع الطرقات في المحافظة والمديريات ؟

– في الحقيقة أن كل مشروع له تكلفة مستقلة بذاته على سبيل المثال مشروع الضحي وباجل التكلفة الإجمالية (١) مليار و (٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠) مائتي مليون ريال يمني – وأيضاً مشروع باجل كيلو١٦ – التوسعة بتكلفة العقد الموقع للمرحلتين – (١) مليار و (٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠) ريال تقريباً وخط الدائري باجل بتكلفة (٦٥) مليون ريال – كيلو١٦ – كيلو ٧ تكلفة المفترضة (٧٥) مليون ريال

● ما هي المشاريع المستقبلية التي ستقوم بتنفيذها فرع الهيئة للطرقات والجسور ؟

– ستقوم الإدارة للطرقات بسفلتة شوارع الزيدية وشوارع الحجر الصحي وهناك أيضاً مشروع مهم ولقد بدأت الدراسة والمسح والتسوية وهو عمل لمشروع توسعة من كيلو١٦ إلى مديرية المنصورية وكذلك نظراً للإزدحام الذي يقع على طول الخط وهذا المشروع بطول ٢٨ كيلو متر وبتكلفة إجمالية (ثمانمائة وسبعون مليون ريال) وهناك مشروع صغير وجانبي وقد تم استكمال العمل فيها في مدخل القطيع ومدخل الجراحي ومدخل الزيدية وهناك المشاريع التي تم تنفيذها بتمويل من السلطات المحلية ولقد تم استكمال العمل بها .

سيتم العمل به خلال الأسابيع القليلة

● إلى اين وصل الطريق الساحلي الذي يربط الحديدة بعدن ؟

– لقد قاموا بتكفل المشروع الأخوة في الصندوق القطري وبتمويله وتم إنزال المناقصة وفتح المضاريف ورفع إلى الحكومة القطرية للموافقة على المقاولين ونحن نتوقع في القريب العاجل أن يتم العمل في فتح الخط إلى المخاء – الدريهمي – الحديدة وفي أسابيع قليلة سوف يتم العمل عليها ونحن ننتظر موافقة الأخوة القطريين على المقاولين فقط

طريق الزهرة اللحية

● هل لديكم مشاريع متعثرة ؟ وما سبب تعثرها ؟

– في الواقع في الفترة المقبلة وجدت عدة مشاريع متعثرة منها مشروع طريق الزهرة – اللحية وذلك بسبب أن المقاولين تعثروا بالأعمال وتأخرت فترة ولكن قام وزير الأشغال العامة والطرقات والأخ/ محافظ المحافظة – بتكليف المؤسسة باستكمال هذه الأعمال ولقد تم بحمد الله استكمال عمل مشروع الزهرة – اللحية ما عدا الجزء السطحي منه ونتوقع أن يتم تكليف مقاول لاستكمال العمل في شوارع اللحية ولقد تم تسوية بعض الطرقات بما يقارب نسبة ٧٥٪ من الشوارع في اللحية وهذا من المشاريع الذي تأخرت في تنفيذها

مشروع كيلو١٦ المنصورية

● ما هي المؤسسة العامة للطرقات المعتمدة في عام ٢٠٠٦م ؟

– المشاريع التي تعتمدها المؤسسة العامة للطرقات في مشروع كيلو١٦ – المنصورية وتوسعته في حدود ٢٨ كيلو متر وأيضاً الخط الساحلي وإنشاء ٥ كيلو من شوارع منطقة الزيدية و٥ كيلو من شوارع منطقة الجراحي و ١٠ كيلو في منطقة باجل وهذه هي المشاريع التي سيتم إعتمادها في العام القادم .

الواقع ملموس خلال الخمس سنوات الماضية

● كيف تنظرون لواقع الطرقات وما حظيت به مختلف مديريات المحافظة خلال الفترة الماضية ؟

– أن واقع الطرقات خلال الـ٥ سنوات الماضية لا يخفى عن الناظرين ويأتي ذلك في ظل ما ستوليه القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية » حفظه الله« والأخ/ وزير الأشغال العامة والطرقات والأخوة/ في قيادة المحافظة – بإيمانهم بأن الطريق هو عصب الحياة وهي أساس البنية التحتية ولقد كانت في الحقيقة قفزة نوعية لمحاولة استكمال شبكة الطرقات وكان من أهم الهواجس هو ربط المحافظة بالمديريات والحمد لله تم ربط معظم المديريات بالمحافظة ولا تزال الدولة تمضي في ربط باقي المديريات وفي العام القادم سوف نوضع مناقصة لربط بعض المديريات مثل مديرية جبل راس ومديرية المنيرة وأيضاً جبل الظامر وطريق الخوخة – جبل الملح . لتسهيل حركة المنتجات الزراعية في المحافظة والمديريات الداخلية .

استكمال شبكة الطرقات للخطوط الرئيسية

● ما هي طموحاتكم المستقبلية في مجال توسيع الطرقات ؟

– نطمح باستكمال شبكة الطرقات والتوسعات القائمة للخطوط الرئيسية في المحافظة للتخفيف من الحوادث المرورية التي تنجم عن عدم سفلتة الطرقات ونأمل أن يتم توسعة للطرقات لتجنب تلك الأمور التي تؤدي إلى الحوادث المرورية .

رئيس الهيئة العامة لتطوير المناطق الشرقية (مأرب - الجوف) لـ

إرساء بنية أساسية لتحقيق تنمية ريفية متكاملة

سد مأرب الشاهد الأكبر على عراقة واصالة الحضارة اليمنية القديمة

زيادة الانتاج الزراعي وانجاح سياسة الامن الغذائي وترشيد استخدام الموارد المائية

صنعاء / ١٤أكتوبر/ لقاء : **محمد سعد الزغير**

المعروف أن القطاع الزراعي في بلادنا يشكل القطاع الإنتاجي الثاني بعد النفط ويستوعب قطاع الزراعة أكثر من ٥٠٪ من الأيادي العاملة ويعيل القطاع الزراعي أكثر من ٧٠٪ من السكان الذين يعيشون في الريف.. وقد شهد هذا القطاع خلال الفترة الماضية تطوراً ملحوظاً..

وفي مختلف جوانبه سواءً في جوانب الإنتاج أو التسويق أو التصدير الزراعي الخ .. ويعود الفضل في الإهتمام بهذا القطاع لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي اعتبر أن الزراعة عمود الحياة الاقتصادية في اليمن وقوتها عبر التاريخ .

فالنهوض بالزراعة تجديداً للثروة وتنمية للاقتصاد.. وكثيراً ماأكد فخامته أن الزراعة هي نفط دائم .. ودعا إلى تحقيق الاستقلال الزراعي، ووضع استراتيجية طويلة المدى للآمن الغذائي .. وهو الذي قرن الفعل بالقول .. وتمكن من إعادة بناء سد مأرب محاكاة لبناء الحضارة اليمنية القديمة .. وبعثاً للتفاؤل باستعادة الحياة الحضارية وركز الجهود في إقامة المنشآت المائية وتطوير شبكات الري وتجديد السدود القديمة وبناء سدود جديدة وذهب يؤكد على الأخذ بسياسة العصرنة الزراعية، واثمرت توجيهاته في تحقيق تطور نوعي وكمي في الإنتاج الزراعي .

ومثل عام ١٩٨٤م عام النهضة الزراعية، وتحقيق اكتفاء ذاتي في كثير من الخضروات والفواكه .. وصار يصدر الفائض منها إلى الدول المجاورة وقد انتهجت الدولة برعايته الكريمة سياسة التنمية الريفية والزراعية الشاملة الهادفة إلى بناء وتنمية الإنسان والأرض والريف اليمني .. وبمقتضى هذه السياسة انشأت الدولة الهيئات العامة للتنمية الزراعية الريفية في عموم محافظات الجمهورية وأبرزها الهيئة العامة لتطوير تهامة والهيئة العامة لتطوير المناطق الشمالية والهيئة العامة لتطوير المناطق الشرقية مأرب – الجوف . ومشروع وادي الجوف الزراعي وعدد آخر من المشاريع الزراعية المتكاملة والمتخصصة التي تهدف إلى تنمية المناطق وتطوير الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية والدواجن والحفاظ على السدود والحواجز المائية وقبل كل ذلك تنمية المرأة الريفية .

تطوير البنية التحتية

وفي ضوء أهمية هذا الموضوع ومن خلال الأعمال المتواصلة والمشروعات المنجزة المهمة الخدمية لصالح أعداد كبيرة من المواطنين كان لنا هذا الحوار مع الأخ المهندس/ حسين قائد مذكور رئيس الهيئة العامة لتطوير المناطق الشرقية مأرب – الجوف الذي حدثنا بصراحة ووضوح حول خدمة الجوانب الزراعية التي يحتاجها القطاع الزراعي والعاملون فيه وحجم النشاط للهيئة ولكفاءة العملية الإدارية مستوى الإنجازات المحققة والصعوبات وغيرها من القضايا المهمة التي تأتي مواكبة للآمال المنشودة من هذه الهيئة وكانت الحصيلة التالية :

في الواقع حددت الهيئة العامة لتطوير المناطق الشرقية (مأرب – الجوف) إتجاهات خططها وبرامجها ومشاريعها التي تشير وفقاً لخدمة الإمتداد الاجتماعي للمزارعين ولأحداث نهضة زراعية تعود بالنفع العام على المناطق التي تعمل بها أو على مستوى المواطن .. وتحقيق نجاحات ملموسة في هذه التوجيهات التي تشهدبها التحولات الزراعية في مجال الزراعة وفي تنامي قطاع الخدمات الزراعية في إطار هذه المنطقة ..

وتهدف الهيئة إلى إرساء وتطوير البنية التحتية لتحقيق تنمية ريفية متكاملة في مناطق عملها والمساهمة من خلال ما تقوم به من برامج ومشروعات مساهمة فاعلة في زيادة الإنتاج الزراعي وإنجاح سياسة الأمن الغذائي وترشيد استخدام الموارد المائية السطحية والجوفية وبناء وترميم السدود والحواجز المائية وتحسن زيادة الثروة الحيوانية بما يكفل تحسين دخل الأسرة الزراعية .

إنجاز مشاريع

وقد نفذت الهيئة الكثير من السدود والحواجز المائية والسدود التخزينية وإصلاح القنوات والعديد من المشروعات الخدمية التي تخدم التنمية الزراعية في محافظتي مأرب و الجوف ونشر الوعي الزراعي والعمل على زيادة دخل الأسرة الزراعية .

إذ يمكن إيضاح الإجمالي العام من رصد التمويل لهذه المشاريع من الجانب المحلي إلى أكثر من (٧٠٠) مليون ريال فيما رصدت الحكومة تمويلاً بالدولار الأمريكي لدعم هذه المشاريع بأكثر من (٨/٦٤٦،١٥٤) دولاراً أما التمويل من الدولة المانحة ومن القروض فقد خصص مبلغ يزيد عن (٩/٥٨٦،٧١٠،١١٨) دولاراً خلال السنوات الماضية وهناك العديد من المنجزات الأخرى .

ولا شك أن الهيئة خلال الأعوام الماضية في إطار الجهود المبذولة للتوسع في إنشاء السدود والحواجز والخزانات وتركيب شبكة الري الحديثة وغيرها من الأعمال الأخرى .. ولعل أهم الإختصاصات المسندة للهيئة تحددت في نطاق ما تقدمه من خدمات وما يمكن أن تقدمه من خدمات وإنجاز مشروعات حيوية مطلوبة يمكن إبرازها في :

إعداد الدراسات الاجتماعية الاقتصادية والفنية لمشاريع التنمية الريفية في منطقة العمل ورفعها للجهات ذات الإختصاص لتمويلها بعد إقرارها – وإعداد وتنفيذ الخطط وبرامج التنمية المقررة في منطقة العمل وتطوير وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني والنباتي الهادف إلى تنمية الريف بصورة متكاملة والإشراف على تنفيذ وتشغيل وصيانة المشروعات القائمة طبقاً للقوانين والقرارات النافذة (مشروع سد مأرب) .

تطوير الزراعة

كما تقوم الهيئة في المحافظتين مأرب والجوف بإعداد وتنفيذ البرامج الإرشادية لنشر الوعي الزراعي في كافة الجوانب التي تتطلبها منطقة العمل وإقامة وتنفيذ مزارع إرشادية وحقول إيضاحية للمحاصيل الزراعية المختلفة بالمشاركة مع مراكز البحوث الزراعية – وتقديم الخدمات الأساسية الزراعية والبيطرية للمواطنين وكذا الإسهام في توفير المستلزمات الزراعية للإنتاج الزراعي بالتنسيق مع الجهات المعنية – وإنشاء وتنفيذ المشاتل وتشجيع زراعتها وفق الخطط والبرامج المعدة، وإعداد تنفيذ مكافحة التصحر والتعرية وتثبيت الكثبان الرملية ومصدات الرياح للمزارع القائمة وتشجير المنتزهات والطرق والمنشآت كما نقوم بجمع المعلومات الإحصائية لإعداد الدراسات الفنية اللازمة لزيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بهدف تحقيق استراتيجية الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتنفيذ برامج الوقاية والمكافحة للآفات الزراعية وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي والخدمات الزراعية ونقل التقنيات الحديثة في مجال الزراعة، وإنشاء نماذج إرشادية ومزارع نموذجية وإرشادية للإنتاج النباتي والخدمات الآلية الزراعية والمساهمة في تسويق المنتجات وتشجيعها وتقديم المعلومات اللازمة لضمان نجاح العملية التسويقية وإنشاء الطرق الريفية لتسهيل عملية التسويق الزراعي .

وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وتقديم الخدمات الفنية والاستشارية . وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار الزراعي – وإقامة المجمعات الزراعية ومراكز الإرشاد الزراعي والبيطري ومراكز تنمية المرأة الريفية لرفع مستوى الوعي والإهتمام بزراعة النخيل لثبوت جدوى زراعتها .

ونسعى إلى الإهتمام والتعاون والتنسيق مع أجهزة الدولة لدعم مزارع الدولة والجمعيات التعاونية الزراعية بما يسهم تأمين الغذاء وتوفير المحاصيل الأساسية والتصنيعية والتصديرية وإحداث تنمية اجتماعية واقتصادية وزراعية . والإسهام بفعالية أيضاً لتطوير المجتمع الريفي وتشجيع الصناعات الحرفية المنزلية وتطوير وسائلها وتنفيذ برامج تدريب المرأة الريفية وزيادة مساهمتها في الإنتاج الحيواني والزراعي .

والتعاون والتنسيق مع بنك التسليف الزراعي لتقديم قروض ميسرة للمزارعين بما يسهم في توفير المستلزمات الزراعية وفق خطط التنمية المنفذة في منطقة العمل .

مشاريع خدمية للزراعة

انطلقت الهيئة في نشاطها في مختلف الجوانب وبالذات في مجال الري من أهمية دوره في خدمة النهضة الزراعية حيث أقامت السدود والتخزين والتحويلات وقنوات الري والحواجز المائية وحماية الوديان والأراضي الواقعة على جوانبها.. لرفع كفاءة الري من خلال أساليب حديثة وتحديد التقنيات المائية المطلوبة مواصلة إنجاز المرحلة الثانية من مشروع سد مأرب .رحلة الثانية لمشروع سد مأرب التي مكوناته هي إعادة ترميم وصيانة القنوات الرئيسية وتركيب القنوات الثانوية حيث تشتمل القنوات الرئيسية على ١٥ كيلو متراً والقنوات الثانوية وهي المتفرعة من الرئيسية الثلاث بطول ٦٩ كيلو متراً وهناك مكونات مهمة جداً وهي إقامة حمى للأراضي الزراعية .

لغرض تفادي مشكلة ٩٦م التي حدثت أثناء هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات التي هددت هذه المنشآت وكثير من القرى والمزارع الخاصة بالمواطنين . كان من الضروري إنشاء هذا الحاجز بطول ٢٤ كيلو متراً وهناك مكونات وهو طرق زراعية تم سفلتتها بطول ٣٨ كيلو متراً من خلال دعم صندوق التنمية الاجتماعية لزيادة هذا المكون إلى ٥٠ كيلو متراً على حساب الطرقات المعبدة إلى طول ٨٦ كيلو متراً .

والواقع ما تم إنجازه حتى اليوم في المشروع ٥٠٪ من مكوناته وأكثر ما تم إنجازه هو في الحامي الذي يصل إلى ٩٠٪ .

استكمال المرحلة الثانية من سد مأرب

هيئة المناطق الشرقية كغيرها تحظى باهتمام الوزارة ممثلة بوزير الزراعة والري المهندس/ عمر سويد وهو المشرف على جميع الهيئات التابعة للوزارات ولا شك نحظى بكل الدعم والمساندة في متابعة الجهات المعنية لإيجاد مصادر التمويل للهيئة والحقيقة أن الأخوة في الصندوق العربي للتنمية كانوا المولين لمشروع سد مأرب في المرحلة الأولى ولكن نتيجة للظروف التي بدأت عام ٩٠م وحرب العراق تركت أثرها البالغ على المشروع وتعثره وأغلق عام ٢٠٠٣م بعد مضي ١٨ عاماً وللأسف الشديد كانت الفترة كبيرة جداً ولو استطاعت اليمن أو المشروع أن يحقق أهدافه في الفترة المحددة للمشروع التي كانت خمس سنوات كان قد حصل على أربعة قروض ومساعدات متتالية لإنجاز المشروع . ولكن بعد المتابعة والزيارة الأخيرة لصندوق أبوظبي والتفاهم مع الدولة وقيادة الوزارة تم الإتفاق على استكمال المرحلة الثانية خلال يونيو القادم .

ونحن نعتقد أن هذا إنجاز كبير ونجاح للمشروع الحيوي والمهام لأنه كان يروي ١٢٠٠ هكتار وتوسع من خلال أعمال الهيئة إلى (٨٠٠،١) هكتار وفي حالة استكمال المرحلة الثانية من مشروع السد سيروي (٤٠٠،٧) هكتار من الأراضي الزراعية . وهذا سيؤدي دون شك إلى تطوير وتنمية المناطق الزراعية إنتاجاً وثروة حيوانية لأن اليمن من أقدم بلاد العالم استخداماً للسدود والحواجز المائية حيث برع الأجداد في بناء أعظم شبكات ري في عصورهم الغابرة وضربوا أروع الأمثلة في البناء والإبداع والاستفادة من الأراضي وخيراتها .

وعلى هذا الأساس نلاحظ الإهتمام الكبير للدولة لبناء السدود للاستفادة من المياه وتطوير التنمية الزراعية حيث يوجد الآن في محافظة الجوف أربعة مشاريع تكلفتها (١٧٧) مليون ريال وفي محافظة مأرب (١٨) مشروعاً بكلفة (٥٣٤) مليون ريال كما توجد مخازن للبطاطس والبصل وسوق جملة ومخازن التبريد كل ذلك أسهم في توسع النشاط الزراعي ما يعني أن التحسن المستمر لتطوير الزراعة والجودة وغيرها مما يساعد على إتساع قاعدة التصدير للمنتجات اليمنية وحظيت قبولاً ورواجاً للمنتجات اليمنية في أسواق الخليج وحتى اوروبا وعدد من الدول العربية الأخرى وهذا يعني أيضاً ارتفاع قيمة الصادرات اليمنية الزراعية من (٣،٤٩) مليار ريال إلى (٦٨) مليار ريال الخ ..

وأحب أن اشير هنا إلى أن الهيئة أيضاً قامت بتنفيذ حوالي (١١) حاجزاً وسداً مائياً في عموم مديريات الجوف ومأرب حوالي (١٦) مشروع حاجز وسد مائي إلى جانب ما تقوم به الإدارة العامة بوزارة الزراعة .. ناهيك عن الأعمال الروتينية الجانبية الإرشادية وتربية مزارع الحيوانات النموذجية حيث يوجد الآن حوالي (٦) مزارع نموذجية و (٣) في الجوف والغرض من ذلك هو إرشاد الأخوة المواطنين إلى التربية السليمة للحيوانات ونطمح مستقبلاً تعميم هذه التجربة إلى معظم مديريات مأرب والجوف . كما تقوم الهيئة بنشاط الحملات البيطرية حيث تم إرسال العام ٢٠٠٥م (١٨) حملة بيطرية للمحافظتين وتم إنجاز (١١) مركز إرشادي لمحافظة مأرب و (١٣) مركزاً ومجمعاً إرشادياً لمحافظة الجوف وتقوم هذه المجمعات والمراكز الإرشادية بممارسة عملها الإرشادي مع إدارة شئون الزراعة في الهيئة على الرغم من النواقص والصعوبات.

تنمية المرأة الريفية

نحن نولي هذه المسألة أهمية بالغة ونقوم بنشاط في أربع مديريات حسب الإمكانيات المتوفرة والكادر المتوسط الموجود ونأمل مستقبلاً أن يشمل هذا النشاط كل المديريات في المحافظتين وفقط يمارس هذا النشاط بالنسبة لمحافظة الجوف في مديرية واحدة هي الحزم .. نطمح خلال هذا العام ٢٠٠٦م تحقيق المزيد من النجاحات في حالة إعتماد الميزانية التي تم مناقشتها مع وزارة التخطيط والمالية قطاع الوحدات الاقتصادية لأن دعم نشاط تنمية المرأة هو فقط من إعتمادات الهيئة وهو مكون بسيط جداً حصلنا عليه من الصندوق الأوروبي معونة وبتعاون وزارة التخطيط ومع ذلك نسعى إلى تطوير هذه الإدارة الجديدة التي كانت قسماً يتبع الشئون الزراعية في الهيئة وبجهود ذاتية استطعنا النزول الميداني وإنشاء إدارة والعمل اليومي مع النساء الريفيات .

أما بالنسبة للمراكز الإرشادية توجد فقط (٣) في صروح لدى استعدناه من المواطنين بعد أن استولوا عليه ومجمع زراعي في مديرية حريب الذي استولى عليه المواطنون أيضاً قبل أن يسلم لنا عام ٩٦م . ونلاحظ هنا أن معظم العمالة في الهيئة التي عددها (١٥٠) عاملاً من أبناء المنطقة غير مؤهلة وغير متخصصة ولا توجد لدينا دورات تأهيلية لأن هذه المسألة ترتبط بالإعتمادات البسيطة وضعف التمويل الخارجي والصعوبات المحلية .

والخلاصة أن هناك العديد من المسائل التي تعيق نشاط الهيئة بشكل عام بعضها موضوعية وأخرى ذاتية نظراً لقلة الوعي والإدراك بأهمية هذه المشاريع الإيمائية أو نظراً لشح الإعتمادات ونقصها وتأخيرها الخ .. ولكن نأمل خيراً خلال المرحلة الجديدة القادمة ونحن متفائلون جداً بالتغلب على جملة الصعاب بتعاون وتضافر جهود الجميع .

تحقيق نهضة زراعية وتنامي الخدمات الاساسية للمزارعين

نحو الارتقاء بمستوى انسان الريف وربطه بالتنمية الزراعية